الدمقرطة

متطلبات الانجاز واشكاليات التنفيذ

بحث مقدم الى المؤتمر الدولي الاول الموسوم ب (الحكم المتعالي)

تشرين الاول/ 2021

أ.د أمل هندي الخزعلي

كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد

المقدمة

تحضى الدمقرطة Democratisation بعدها الانتقال الى نظام سياسي اكثر ديمقراطية وتحرك التغيرات السياسية الجوهرية باتجاة ديمقراطي ، باهمية بالغة لا سيما بعد موجة التحول الثالثة من نظم حكم شمولية الى نظم حكم ديمقراطية وذلك في اواخر القرن العشرين وتحديدا خلال الفترة ١٩٧٤_١٩٩٠ .

فالانتقال الى نظام حكم ديمقراطي ليست بالعمليه السهلة لانها تستلزم على الدوام ترسيخ القيم الديمقراطية على النحو الذي يضمن استمرار النظام واستقراره ، كما انها تتسم بالتعقيد وتستغرق فترة زمنيه طويلة نسبيآ ، فمجرد الانتقال من نظام حكم غير ديمقراطي لا يعني بالضرورة قيام نظام ديمقراطي راسخ ومستقر بل لا بد من شروطآ ومتطلبات عديدة يتوجب توفيرها وانضاجها على الدوام بغية الوصول الى صورة مثلى للحكم ، وعلى ذلك ستكون الدمقرطة خطوة لاحقة على التحول الديمقراطي وسابقة للتمكين الديمقراطي وتتمثل في العملية التي يلجأ اليها بلد معين في محاولة لاحقاق مزيد من الديمقراطية وتجذير اسسها الحقيقية .

اهمية البحث ؛

ينطلق البحث من نقطة جوهرية تتمثل في طبيعة السبل الكفيلة بترسيخ القيم الديمقراطية ودمقرطة الحياة السياسية لتكون الركيزه الاساسية للحكم الرشيد ، فرغم تبني العديد من دول العالم للنظام الديمقراطي الى ان اغلبها قد فشلت في استكمال متطلبات هذا النظام وترسيخ اسسه بشكل صحيح وبما يتوافق مع طبيعة وخصوصية اوضاع تلك الدول الامر الذي يهدد دائمآ بعودة الاستبداد تحت اشكال ومظاهر متعددة.

أشكالية البحث:

ان تناول موضوع الدمقرطة للنظم السياسية بالدراسة والتحليل يسهم في الاجابة عن اسئلة هامة مثل كيفية التوفيق بين عالمية القيم الديمقراطية وخصوصية الظروف في كل دولة والتساؤل عن مرتكزاتها الاساسية فضلآ عن التعرض لاهم المحددات والمعوقات التي تعترض عملية الدمقرطة وسبل تجاوزها ، وهذا يتطلب تأصيلآ نظريآ لبعض المفاهيم المرتبطه بموضوع الدراسة كالتحول الديمقراطي والاصلاح السياسي والحكم الرشيد .

فرضية الدراسة :

يرتكز البحث على نقطة جوهرية تتمثل في توضيح ماهية الدمقرطة وعدها مرحلة مهمة باتجاة الحكم المثالي فضلآ عن التاكيد على انها لم تعد تقتصرعلى الدول حديثة العهد بالديمقراطية بل امتدت لتشمل بعض الدول ذات الديمقراطيات العريقة والتي ادعت انها وصلت بها الى نهاية المطاف وتوجهت الى تعميم وعولمة نموذجها الديمقراطي باعتباره النموذج الامثل الذي يتوجب الاحتذاء به ، حيث لم تقتصر

موجات الديمقراطية على الموجات الثلاثة التي اشرها صموئيل هنتنغتون بل استمرت ليشهد العالم ما سمي بالموجة الرابعة بعد احداث الربيع العربي بينما يشهد العالم المتقدم وبعض الديمقراطيات التقليدية ما اعتبر موجة خامسة للديمقراطية لاسيما بعد تفشي الشعبوية واتساع التيار اليميني المتشدد فيها .وستتلخص فرضية الدراسة بالتالي (ان اهمية الدمقرطة تكمن في كونها العملية الدائمة والسيرورة المستمرة نحو تحقيق النموذج الديمقراطي الامثل الذي يتلائم مع طبيعة وظروف كل دولة).

هيكلية البحث:

ولمعالجة كل تلك المواضيع فان الدراسة ستتكون من مبحثين ؛

المبحث الاول:

ويعالج شروط الدمقرطة ومتطلباتها والاليات اللازمة لتفعيل الديمقراطية وترسيخها كاصلاح النظام السياسي ، وتعزيزالاندماج ومبدأ المواطنة الفاعله او المنتجة ، وتعزيز اسس الدولة القانونيه الدستورية ، وبناء الديمقراطية التشاركية وتقاسم السلطة ، وتطمين او توفير مستلزمات الانتخابات الديمقراطية وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني فضلآ عن تحقيق التنمية الاقتصادية للوصول اخيرآ الى هدف بناء الدولة الفاعلة وتجاوز مرحلة الدولة الرخوة او الفاشلة .

المبحث الثاني :

ونتناول فيه ابرز الاشكاليات التي تواجة عملية الدمقرطة والترسيخ الديمقراطي كاشكالية الاندماج والاستبعاد ، واشكالية الديمقراطة الانتخابية والانتخاب الديمقراطي ، والحرية السياسية والحرية الاقتصادية .

وينتهي البحث بخاتمة وابرز الاستنتاجات التي توصل اليها.

والله ولي التوفيق

الباحثة

المبحث الاول

الدمقراطة:المفهوم والاسس

ان الانتقال والتحول نحو تبني النظام الديمقراطي، لايعني نجاح النظام السياسي المطروح، بل لابد على الدوام من ترسيخ الديمقراطية على النحو الذي يضمن استمرار النظام واستقراره ، ولاشك ان هذه السلسلة من التطورات تتسم بالتعقيد والتشعب وتتطلب تعزيزاً لقيم معاصرة وتستغرق فترة زمنية طويلة نسبياً ويطلق على هذه السلسلة مفهوم الدمقراطة.

اولاً: مفهوم الدمقراطة.

وتعني الدمقراطة العملية التي يلجأ اليها بلد معين في محاولة لاحقاق مزيد من الديمقراطية أو الانتقال الى نظام سياسي اكثر ديمقراطية، واذا كان النظام الديمقراطي هو النظام السياسي الذي يعطي لكل المحكومين القدرة المنظمة والدستورية لتغيير حكامهم بطريقة سلمية بأغلبية كافية.فان الدمقراطة تعد ضمانة اساسية لنجاح التحول نحو الديمقراطية، وحائلاً امام عودة الاستبداد تحت اشكال ومظاهر متعددة.(١)

وتجدر الاشارة الى ان مفهوم الدمقراطة انتشر بشكل كبير وازداد الاهتمام به بعد سنوات من تحول الكثير من الدول النامية الى الحكم الديمقراطي بفعل التطورات التي شهدتها الساحة الدولية لاسيما بعد العام ١٩٩٠ ،وسعي الغرب لعولمة قيمه وتجربته السياسية على بقية دول العالم، حيث اسهمت جهود الباحثين والمهتمين بالدراسات الديمقراطية في التأسيس لعلم جديد قائم على اسس البستمولوجية هو علم الترسيخ الديمقراطي حيث اصبحت عملية الانتقال الديمقراطي منوطة بتوفير شروط مسبقة تمثل مساراً ممكن البناء عليه لانجاح الانتقال الديمقراطي، وتمثل هذه الشروط الضمان الرئيسي لعدم العودة الى المربع الاول واقتصار البناء الديمقراطي في تنظيم انتخابات دورية وتداول للسلطة دون اعتبار لمجمل العوامل السياسية والمؤسسية والاقتصادية والاجتماعية التي يتوجب توفرها كشروط مسبقة لضمان ونجاح واستقرار التحول الديمقراطي.

وفقاً لما تقدم لم تعد الاسس التقليدية التي قامت عليها الديمقراطية باعتبارها "مذهب سياسي تعتبر ارادة الشعب مصدراً لسلطة الحكام وتشمل كل نظام سياسي يقوم على حكم الشعب لنفسه واختياره الحر لحكامه" (٢) لم تعد كافية لنعت نظام ما بانه ديمقراطي، بل لابد من توفر متطلبات اخرى افرزتها التجاربالديمقراطية العريقة، وحمتها طبيعة التطورات العالمية المرتبطة بتحول العالم الى قرية صغيرة بفعل ثورة المعلومات والاتصالات والعولمة وماترتب على كل ذلك من انعكاسات على ادوار الدولة في الوقت المعاصر وضرورة قيامها بمهام تشاركية مع أطراف فاعلة اخرى.

والسؤال الذي يطرح في هذا المجال ماهي الشروط التقليدية للديمقراطية؟ وماطبيعة المتطلبات المعاصرة لاستكمال ونجاح تلك الشروط؟

ثانياً: الاسس والمقومات التقليدية للديمقراطية.

على الرغم من امتداد مفهوم الديمقراطية الى فترات ماقبل التاريخ الا انه لم يحض بتعريف مانع وجامع، ويعزى ذلك الى وجود خصوصيات في تطور الديمقراطية وفي التعبير عنها كفلسفة للحياة حيث خضع هذا المفهوم للتطور عبر التاريخ وحملت نماذج الديمقراطية بصمات تجارب المجتمعات البشرية فلو امعنا النظر في بعض المصطلحات كالديمقراطية اليونانية، الشورى الاسلامية، الديمقراطية الليبرالية، الديمقراطية الاجتماعية، الديمقراطية الاشتراكية، لوجدناها تعكس خصوصيات الامم والشعوب والحضارات والايدولوجيات والمفكرين في فهمهم لهذه المصطلحات فكراً ونظاماً للحكم.(٣)

ان صعوبة وضع تعريف جامع للديمقراطية جعل الكثير من الباحثين يعرفونها من خلال عناصرها المتعددة أو من خلال الياتها حيث يرى (جوزيف أي شوميز) ان عنصر الاليات يبعد الديمقراطية نحو ان تكون عقيدة سياسية أو فلسفية تحاول ان تحل محل العقائد التي يؤمن بها الناس في اي مجتمع أي انه يجعل الديمقراطية مجموعة اليات محايدة بالامكان فك ارتباطها التاريخي عبر الاطار الفلسفي والاجتماعي الذي اقترن بظروف نشأتها التاريخية.(٤) فالديمقراطية هي الاطار المحايد للصورة اما الصورة نفسها أو المضمون أو المحتوى فهو متروك للناخبين.

وسنأتي بأختصار على أهم مرتكزات أو اسس الديمقراطية:

١. **الدستور الديمقراطي:** الديمقراطية في ابسط مفاهيمها تعني ان يختار المحكومين نظام الحكم عن طريق الانتخابات بحيث اصبح مستقراً في الانظمة الديمقراطية ان يصنع الشعب دستوره عن طريق

جمعية تاسسية منتخبة من ممثليه، ويعلو هذا الدستور على كل قانون وسلطة في الدولة وتتاتى اهمية الدستور الذي يعرف بانه "مجموعة القواعد القانونية المتعلقة بالسلطة السياسية في الدولة من حيث نشأتها وتنظيمها وممارستها" (٥) مع امتلاك الشعب الحق في اختيار شكل الحكومة بما يتناسب مع ظروف البلد وتقاليده وامتلاكه الحق في وضع حدود دائمة على حكومته من خلال اعتماد الفصل بين السلطات واحترامه حقوق الفرد وحريته في التعبير لتزدهر بذلك الديمقراطية في ظل توفر شرطين اساسين أولهما الثقة بالفرد الذي ارتقى الى مرتبة مواطن، وثانيها ترسيخ السلطة المؤسساتية المقننة.(٦)

٢. **سيادة القانون:** ينظر الى الدولة القانونية على انها الاطار الذي يمكن من خلاله تحقيق الديمقراطية، حيث توصف بانها نظام الحكم القائم على مبدأ سيادة القانون والمساواة امامه ويقر هذا المبدأ بوجود حقوق شخصية للانسان سابقة على نشوء الدولة، وانه على الدولة والقانون ان يكفلا له حق التمتع بهذه الحقوق ولابد للقانون ان يكون متلائماً مع هذه الحقوق وحافظاً لها.

وهناك مدلولات اساسية يتضمنها مبدأ السيادة القانونية منها: (٧)

*ان أية سلطة أو هيئة لاتستطيع ان تصدر قانوناً فردياً الا في الحدود التي يسنها قرار عام.

*ان كل قرار يجب ان يكون موضع احترام من السلطة التي اصدرته.

*ان القيود التي تفرضها الدولة على حريات الافراد ونشاطاتهم لايمكن تقريرها الا بواسطة قانون يوافق عليه ممثلوا الامة.

اما الضمانات التي تضمن وضع هذه المبادىء موضع التطبيق فتقع مسؤوليتها على أنظمة الحكم الديمقراطي ومنها تأمين شروط المحاكمة العادلة والمساواة امام القانون برغم التفاوت في المؤهلات سواء الموروثة أو الفطرية.

٣. **الانتخابات الدورية:**هناك ارتباط وثيق بين العملية الديمقراطية والانتخاب بحيث يعتبر النظام السياسي ديمقراطياً اذا تم فيه اختيار الحكام عن طريق الانتخاب الذي يراد فيه تكريس شرعية الحكام من خلال اختيارهم من قبل افراد الشعب، ويعد الانتخاب النمط الاكثر شيوعاً للمشاركة السياسية من جانب المواطنين في الحياة السياسية لبلدانهم والوسيلة الابرز لاختيار الممثلين أو النواب في المجالس النيابية أو الرؤوساء في المناصب العليا للدولة ولاتتوقف عند ذلك بل تمتد لتصل الى حد المفاضلة بين البرامج السياسية التي يحرص عليها المرشحون والاحزاب التي ينتمون اليها والاختيار بين البرامج التي يرى فيها الناخبون اكثر تعبيراً عن طموحها وتطلعاتهم وعند فوز هذه البرامج فانها تصبح مشاريع سياسية عامة للدولة.

وجاء في قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ١٣٠/٤٦ "تخضع الانظمة السياسية والعمليات الانتخابية لاعتبارات تاريخية وسياسية وثقافية ودينية" حيث يقر الفقه والقرارات التي صدرت عن الجمعية العامة للامم المتحدة بانه لايوجد نظام سياسي وحيد أو طريقة انتخابية واحدة تلائم كل الشعوب والدول.

وان جهود المجتمع الدولي لتعزيز تنفيذ مبدأ الانتخابات الدورية والصادقة يجب ان لاتثير الشكوك حول حق سيادة كل دولة وفقاً لارادة شعبها في ان تختار بحرية وان تطور انظمتها السياسية والاجتماعية والثقافية سواء أكانت متفقة مع اولويات الدول الاخرى ام غير متفقة.(٨)

مع ذلك لابد ان لايكون انتخاب المجلس التشريعي من اختيار حكومة متحدة مسؤولة عن انتهاج سياسة وطنية ويجب ان يضمن اساساً تمثيلاً للقوة السياسية للدولة على المستوى الوطني وان يسفرعن عد برلمان يمثل صورة صادقة لقوتها النسبية ويجب ان يسهل النظام الانتخابي التعبير عن ارادة الشعب عن طريق انتخابات دورية وصادقة بناء على اقتراع يجري على قدم المساواة بين الناخبين وان يكون الاقتراع سرياً، اما مصطلح دورية فهو من المصطلحات الاخرى التي تحمل تفسيرات مختلفة على انه لاتكون الفترات الفاصلة بين الانتخابات قصيرة جداً ولا ان تكون طويلة جداً وانما تكون متفقة مع الممارسات الطبيعية للدول وتبرز اهمية الانتخابات بعدها ممارسة سياسة تتقرر بموجبها سلطة قانونية وكيان دستوري.(٩)

ورغم اختلاف الفقه الدستوري حول الطبيعة أو التكييف القانوني للانتخاب بين اعتباره حقاً شخصياً او وظيفة اجتماعية أو مجرد اختصاص دستوري يبقى الانتخاب فعالية سياسية تعبر عن الاسهام السياسي للمواطنين في الحياة السياسية أو التأثير فيها بهذا الشكل أو ذلك.

٤. **تداول السلطة:** وهو العنصر الرابع والأهم في التعريف السياسي للديمقراطية فتداول السلطة يعني بالضرورة رفض احتكارها من قبل اي طرف وهذا هو جوهر الديمقراطة الذي يميزها عن غيرها من النظم التي تقول باحتكار السلطة السياسية مثل انظمة الحكم الوراثية أو الحزب الواحد وغيرها كما ان الطابع السلمي للعملية الديمقراطية يميزها عن الاساليب الثورية في احداث التغيير السياسي حيث تستبطن الديمقراطية تغيراً دورياً للسلطة والحاكمين ويتم انجاز هذا التغير سلمياً عبر صناديق الاقتراع التي رضي بها حكماً كل اطراف اللعبة الديمقراطية وهم الحكام والمحكومين والمعارضة وليس عبر القوة المسلحة.

ويرى (هارولد لاسكي) ان الشرط الجوهري لكي تهتم السلطة بامور الشعب هو انها يجب ان لاتكون دائمة لان دائميتها ستوقف اهتمامها بالاحتياجات العامة بينما الحكومة المسؤولة تبقى دائماً تحت تهديد هزيمتها في الانتخابات وهو ما يدفعها الى ارضاء الناس.(١٠)

اما الدعائم التي يقوم عليها مبدأ تداول السلطة فيحددها (كنيث ميفيل) بحكم الاغلبية والتعددية الحزبية فالبنسبة للدعامة الاولى تكون العبرة بالكم وان ارادة المجتمع هي ارادة الاغلبية وان صراع المصالح هو الذي يسمح وحده بالوصول الى خير النظم وان السياسة ماهي الا توفيقاً بين الصالح مع ذلك فان مبدأ حكم الاغلبية يعطي أهمية مميزة للاقلية فهدفه الاساس يبقى منع اسبداد الاغلبية ، فكما ان من حق الاقلية ان تحترم حقوقها وان تثق في قدراتها على المعايشة رغم خلافها مع الاغلبية فان ارادة الاغلبية يفترض ان لاتكون مطلقة فالديمقراطية تقيد حق الاغلبية بقيود دستورية ترتضيها الاغلبية نفسها عند التعارض مع نصوص الدستور والهدف من هذه القيود تنمية التعايش السلمي بين فئات المجتمع وتجنب مخاطر التقلبات الحاده في الرأي العام.

اما الدعامة الثانية اي التعددية الحزبية فتعني وجود عدة احزاب كل منها يمثل سياسة محددة بخصوص واحدة أو اكثر من المسائل المهمة وهي بلاشك جزء من التعددية السياسية التي تحكم وجود أفكار وقيم ومؤسسات متعددة في النظام السياسي والتنافسي المفتوح بينهما دون أية قيود سواى القبول بقواعد اللعبة الديمقراطية القائمة على احتكام الناخبين لصناديق الاقتراع وفتح الامكانية الحقيقية لاستبدال فئة حاكمة باخرى بالوسائل السلمية والقانونية وتعد التعددية الحزبية ضمانة اساسية للديمقراطية ضد الاستبداد ومن المتطلبات الاساسية في عملية التحول الديمقراطي، فالديمقراطية الحقيقية تقوم على التعددية السياسية والايديولوجية وتفتح المجال للمنافسه السلمية والبناءة بين مختلف الاحزاب.

ثالثآ: الاسس والمقومات المعاصرة للدمقرطة.

من أجل توطيد الديمقراطية وتعزيزها في الدول النامية خاصة ومن اجل ان لا تبقى التجارب الديمقراطية مجرد تحول من نظام الى آخر دون تحقيق المتطلبات الضرورية ظهرت الحاجة في العقود الاخيرة لاسيما بعد الموجة الرابعه* في الديمقراطية مفاهيم وقيم اساسية كشروط سياسية للدمقراطة الى جانب الاسس التقليدية التي سبق ذكرها:

١. الحوكمة الفاعلة

تعني الحوكمة (الحكم الرشيد) وحسن ادارة شؤون المجتمع والدولة والمؤسسات وتعد تطبيقاً وقائياً يؤدي الى تعظيم الفوائد للحكومات والمؤسسات التي تنتهجها، وتتمثل تلك الفوائد في التطوير وزيادة مستويات الجودة والاستمرارية وبما يدعم قيامها بوظائفها بدون خلل بهذا المعنى لاتعد الحوكمة غاية وانما اسلوب

وادارة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتحقيق التنمية المستدامة، وتحقيق الأمن الانساني على مستوى الدولة ونظامها السياسي.(١١)

وطرح مفهوم الحوكمة من قبل المؤسسات الدولية في ثمانينيات القرن العشرين وساهمت في بلورته العديد من المنظمات الدولية التي تدعم سياسة التنمية وعلى راسها الامم المتحدة والبنك الدولي وكذلك بعض المنظمات الاقليمية واشار البرنامج الانمائي للامم المتحدة الى ممارسة السلطات السياسية والاقتصادية والادارية من اجل ادارة شؤون الدولة مع التركيز على عملية التفاعل القائمة بين أطراف العقد الاجتماعي الجديد في ظل الحوكمة وهم الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.(١٢)

وفقاً لذلك فان الدولة لم تعد اللاعب الوحيد على مسرح الأحداث بل يشاركها في ذلك لاعبون جدد الامر الذي يفرض عليها ان تفسح المجال لهم لممارسة دورهم في جميع مجالات الحياة ،أي ام مفهوم الشأن العام لم يعد محصوراً بالدولة واطرها التقليدية بل برز جلياً الدور الاساسي للفواعل غير ير الدولتية لتحقيق اقصى قدر من الكفاءة ووضع الاسس اللازمة لتحقيق التوازن بين الديمقراطية ومبدأ التمثيل والمشاركة المباشرة للمواطنين، ولم يعد الحكم انعكاساً للعلاقة بين المؤسسات والمواطنين بل يشمل الفواعل الاخرى التي تعد عنصراً اجتماعياً حاملاً للمصلحة العامة

وحتمت التطورات المعاصرة ضرورة الانتقال بوضعية السلطة داخل المجتمع من مفهوم الحكومة government الذي يعني قيام الدولة بالدور الرئيس في ممارسة السلطة الى مفهوم الحكومة governane الذي يشير الى مشاركة جميع أطراف المجتمع للحكومة في ادارة شؤونه المتعددة.(١٣)

ومثلما لعبت المؤسسات الدولة دوراً في ظهور المصطلح كان للعوامل السياسية دورها في ذلك حيث تمثل الأهمية القصوى التي اكتسبها المصطلح بالنسبة للديمقراطيات الناشئة خصوصاً في الدول النامية نظراً لضعف النظم القانونية السائدة فيها وانتهاء الحرب الباردة وماترتب عليها من اختفاء دوافع الغرب السياسية التي كانت تحتم استمراره في مساندة النظم السلطوية وتجاهل ممارستها، فضلاً عن ثورة المعلومات والاتصالات والعولمة وماترتب عليها من انعكاسات على ادوار الدولة في العصر الحاضر وضرورة انتقالها من الدولة الحارسة المسؤولة عن جميع الخدمات الصحية والتعليمية، الى دولة تنموية تلعب فيها المؤسسات غير الحكومية دوراً كبيراً.

وأدت كل هذه العوامل في تعزيز الحوكمة التي أصبحت تعني في أحد جوانبها مزيداً من الدمقرطة وتعزيز للحريات وحقوق الانسان وحرية تداول المعلومات او لم يعد مفهوم الحوكمة مقتصراً على الاهتمام بالتنظيمات الاساسية للاقتصاد التي تتبعها المؤسسات الدولية وخاصة مايتعلق بتحرير الاسواق والحد من

تدخل الدولة، بل اكدت على الاستناد الدائم لقيمة الديمقراطية ومايرتبط بها من أهمية تمكن الافراد من ممارسة دورهم فيما يتعلق بالمشاركة الفعالة في صنع الخطط التنموية وتغذيتها.

٢. التحديث السياسي:

ان أي تحديث يطرأ على النظم السياسية التقليدية ويؤدي الى انحلالها لايعني الانتقال الى نظم سياسية اخرى حديثة كما ان المتغيرات الاجتماعية التي تظهر بفعل التحديث السياسي في الدول النامية، لاتتجه بالضرورة الى تغييرات سياسية مماثلة كالاتجاه نحو الديمقراطية أو الاستقرار السياسي والتمايز البينوي والاندماج القوي(١٤) وانما السبيل الامثل الذي يجعل من التحديث عملية مثمرة هو العمل بطرق سياسية قائمة على المأسسة وتطوير جميع العوامل المتعلقة بالتحديث السياسي الذي يشير في مفهوم العالم الى عملية الانتقال من نظام سياسي تقليدي الى نظام سياسي حديث "ومحاولة تقريب أجزاء الدولة المخلقة والنظم السياسية والاجتماعية الى مستوى الدولة الاكثر نمواً وتطوراً" وتتجدد أهمية التحديث السياسي من خلال الاهداف العامة التي يسعى اليها والتي تتحدد في البنى الاجتماعية والنمو الاقتصادي والمساواة الديمقراطية والاستقرار والرخاء والعدل والنظام.

يكرس تنظير مفكري التحديث السياسي اطروحة الخط الاحادي للتاريخ والتقدم المجتمعي لاعتقادهم بظرورة مرور المجتمعات النامية بالمراحل التي مرت بها المجتمعات المتقدمة أذ يعرفها(صموئيل هنتغتون) بأنها تعني" أستبدال عدد كبير من السلطات التقليدية والحديثة والعائلية والعرفية بسلطة سياسية وطنية علمانية واحدة".(١٥)

وبكل الاحوال تؤكد نظرية التحديث السياسي على ثلاثة عناصر أساسية هي: (١٦)

العنصر الاول: هو النسق القيمي بحيث تدعو الى تفعيل القيم وجعلها فعالة وقادرة على توزيع القوة في المجتمع لتحقيق ديمقراطية حقيقية وليس شكلية ومؤسساتية فقط، وهذا بدوره يتحقق عن طريق الاقرار بالتعددية داخل نسق قيمي فعال.

العنصر الثاني: النخبة: أذ تؤكد نظرية التحديث السياسي على دور النخبة في صناعة سلطة سياسية تشاركية تدعم المشاركة السياسية لعموم فئات المجتمع داخل الدولة بصورة مؤسسة.

العنصر الثالث: طرح موضوع العامل الاقتصادي وعده مركزياً في تطوير الدولة ككل من نظام تقليدي الى آخر تحديثي.

وأذا كان الفعل بعد التحديث السياسي شرطاً أساسيا للديمقراطية ويصوغ لها أسسها ومعاييرها وفق نظرية متكاملة، فأن البعض الاخر يوجه نقداً لاذعاً لمحاولات التحديث السياسي لاسيما في الدول الاسلامية ويعترض على الوصاية غير الشرعية التي تفرضها من أجراءات قسرية ضد ثوابتها الدينية والاخلاقية، حيث ساهمت قطاعات واسعة من النخب الحديثة في تقاطعها مع مقدسات الامة بطريقة حادة هدفها أزاحة مشروعية المنظومة القيمية بهدم أساسها الديني.(١٧)

كما أنتقدت النظرية بسبب عدم صدقيتها واختلاف معاييرها في واقع العالم النامي وذلك نظراً لصعوبة تحديد ماهية المفهوم والحديث عنه بصيغة الرأسمالية والاشتراكية، ويعد ذلك بنظر البعض أعترافاً بالتنوع والتباين القيمي، ويصبح مشيقا تبعآ لذلك، من الصواب العلمي الحديث عد أطروحة تحديثية أسلامية تتجاوز حمولة العلمنة الغربية وتنشئ مدخلاً جديداً يتجاوز حمولة الطرح الليبرالي في معالجة أشكالية التحديث السياسي وأرتباطه بالخبرة الغربية، وبما أن التحديث كما أنتجته المدركات الاساسية الغربية لم يعد يستجيب بدقة لتطورات المجال العربي والاسلامي من الناحية الفكرية والواقع المجتمعي السياسي، فأن الدعوة الى الاجتهاد المعرفي وتجاوز الاطروحة الغربية في هذه الموضوع، تبقى قائمة ومطلوبة.

وفي الرد على تلك الاراء، يرى أحد الباحثين ضرورة التفريق بين التحديث والحداثة، فالتحديث هو الاخذ بالتطور العلمي والتقني وفي مختلف جوانب الحياة العمرانية وانماط الاستهلاك والعيش والمواصلات والمخترعات التي وصلت اليها البشرية وتكاد مجتمعات العالم تتشابه من حيث بنية التحديث واطاره . (١٨)

أما الحداثة فهي امر مختلف عن التحديث لأنها تهتم بالجوانب الفلسفية والفكرية والسياسية القائمة في المتجمعات ومفاهيمها، أي أنها تتعلق بفكر ألانسان ومفاهيمه وبنية الدولة، ومرحلة التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، بينما يعبر التحديث عن نفسه بالتطبيقات العلمية والتقنية والمخترعات ووسائل الاستعمال اليومي.

فضلاً عن ذلك فحتى لو كانت الحداثة التي تعيشها المجتمعات المعاصرة هي من منتجات النهضة الاوربية، فانها مع ذلك ليست مفهوماً أمريكيا، أو حكراً على التطور الاوربي، او على عهد النهضة فالحداثة لا وطن لها وليس لها نموذج واحد، بل لكل عصر حداثته.

وأزاء هذه الاراء المتعارضة في التحديث والتي تنقسم الى مؤيد للتحديث السياسي وخلق الدولة الحديثة المتطورة، وبين رافض ومشكك به لأنه يؤدي برأيه الى أزدواجية،صار ضروريآ أن يتوحدأفراد المجتمع حكاماً ومحكومين، حول مجموعة من القيم المشتركة تعكس شرعية السلطة الحاكمة وتعبر عن هوية المجتمع

٣_ المشاركة السياسية الفاعلة : تعد المشاركة الجماهيرية في التاثير على القرارات السياسية هيا السمة الاساسية للديمقراطية وبالتالي فان النظام الديمقراطي هو النظام الذي تتم فيه مشاركة المواطنين بشكل واسع من اجل رسم السياسة العامة والقدرة على اختيار قادة الدولة .

أن من اهم متطلبات الاخذ بالمنهج الديمقراطي ، تحقيق مشاركة سياسية فعالة لافراد المجتمع كافة وعلى قدر المساواة والتي تتحقق من الناحية القانونية عندما يكفل الدستور المساواة السياسية بين المواطنين ، ويحمي القانون حق مشاركة كل مواطن في عملية اتخاذ القرارات الملزمة . وتتحقق من الناحية الواقعية في توفير الظروف الملائمة لمشاركة قطاعات مهمة في المجتمع في العملية السياسية لاسيما فئتي النساء والشباب فلا بد من مشاركة تتسم بالشمولية وتتحول المشاركة السياسية في العملية الديمقراطية من مجرد حقوق يكفلها الدستور الى امكانية حقيقية تسمح بمشاركة فعالة في عملية اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة .(١٩)

ومن المأخذ على طبيعة المشاركة السياسية في الدول النامية ، عدم توفير الظروف الملائمة لمشاركة الشباب اذ لوحظ ان مبدأ المشاركة السياسية الذي من المفروض انه مبدأ وطني ودولي متفق عليه ، الى ان هذا المبدأ لايجد تطبيقآ ملموسآ وفعالآ في العديد من الدول فيما يتعلق في المشاركة السياسية للشباب رغم ان الشباب من الفئه العمرية من ١٥الى٢٥ عاماً يشكلون خمس سكان العالم الى ان ثمه دلائل تشير على ان مشاركتهم في النشاطات السياسية الرسمية والمؤسسية اقل نسبيآ من مشاركة المواطنين الاكبر سنآ في جميع انحاء العالم فضلآ عن تدني مشاركتهم في الاحزاب السياسية والمجالس النيابية والمناصب التنفيذية القيادية .(٢٠)

لذلك حظيت هذه المسألة باهتمام دولي قبل ان تطرح بشكل متزايد علي المستويات المحلية ، فقد وضع برنامج الامم المتحدة الانمائي اول استراتيجية للشباب (للاعوام ٢٠١٤_٢٠١٧)والتي تدعو الاجيال الشابة الى ان تساهم وتلتزم اكثر في عملية التنمية السياسية ، كما اطلقت حملة عالمية تحت شعار (لاصغار للترشيح) في عام ٢٠١٦ وهي مبادرة مشتركة للعديد من الشركاء بما في ذلك برنامج الاتحاد البرلماني الدولي لتعزيز النهوض بحق الشباب في الترشيح للمناصب العامة ومعالجة مسئلة انتشار ما سمي (التميز على اساس السن).(٢١)

ويحذر البعض من خطورة عدم اشراك الشباب في صناعة القرارات السياسية لاسيما في البلدان التي شهدت احتجاجات شعبية قادها الشباب وادت الى اسقاط انظمة استبدادية وفاسدة لان عدم فسح المجال لهم للمشاركة سيولد شعور كبير بالاحباط بين افراد المجتمع الباحثين عن التغير وخاصة الشباب منهم الامر الذي قد يؤدي الى حدوث نزاعات داخلية ويزعزع مبدأ ارساء الديمقراطية (٢٢).

ويحدد بعض الباحثين معوقات عديدة تحول دون المشاركة الشبابية الواسعة منها : (٢٣)

*عدم وجود تشريعات خاصة بالشباب وبمشاركتهم السياسية .

*عدم وجود تخصيصات مالية لدعم انشطة الشباب .

*ارتفاع نسبة البطالة بين الشباب .

*انخفاض المستوى التعليمي والذي ادى الى انخفاض المشاركة السياسية .

*يميل الشباب الى التخلي عن الترشيح للانتخابات اساسآ لانهم لايثقون بالنظام السياسي وشفافيته ومخذولين من التيارات والمؤسسات السياسية .

*عدم سعي الاحزاب والبرلمانات في بعض الدول النامية لاسيما العربية منها الى تغير هذا التصور للسياسة مع استمرار حالات المحاصصة والفساد .

انما تقدم يتطلب اعادة النظر في المشاركة السياسية ومحاولة توسيعها من خلال تفعيل طاقات الشباب واعادة جذبها الى الاحزاب مع العمل على تفعيل دور المؤسسات الاهلية من خلال اعادة صياغة اولوياتها وبرامجها انسجامآ مع الاجندة الوطنية بما يحقق التكامل في العمل بينها وبين المؤسسات الرسمية .

المحبث الثاني

أشكاليات الدمقرطة

يطرح موضوع الدمقرطة أشكاليات عديدة على كافة المستويات سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية لعل أبرزها:

أولاً: اشكالية الاستبعاد الاجتماعي واهمية الاندماج الوطني: يشيرمفهوم الاستبعاد الاجتماعي الى مجموعة العوامل التي تحول دون مشاركة الفرد أو الجماعة في الانشطة المجتمعية وعدم القدرة على التفاعل والانصهار في بوتقة المجتمع الواحد الذي يستوعب الكل بلا أستثناء،(٢٤) كما يشير الى ابعاد بعض فئات المجتمع وعدم قدرتهم على المشاركة بفاعلية في الحياة بمختلف جوانبها، وهو مصطلح لصيق بالمجتمع على اعتبار أن هذا الاستبعاد يعني الاقصاء من جميع ميادين الحياة.

ويحضى هذا الموضوع بأهتمام واسع في العقود الاخيرة نظراً لجدية هذه الظاهرة وتفشيها في كل المجتمعات تقريبا سواء المتقدمة منها او النامية الامر الذي تطلب سياسات ومعالجات جادة لهذه الظاهرة من قبل الدول والمؤسسات الدولية.

وفي الوقت الذي اولت فيه الدول المتقدمة عناية واضحة لمعالجة حالات الاستبعاد لبعض أفراد وشرائح المجتمع لاسيما الوافدين الجدد أو المهاجرين من دول أخرى، لازالت الدول الاقل نموآوتطوراً تبدو متعثرة في أبتكار السبل والوسائل الكفيلة بمواجهتها.

يعود ذلك الى ان هذه الظاهرة متجددة في المجتمعات الاقل تطوراً، ففي ظل الانظمة الشمولية السابقة تحولت الاليات التي كان يراد لها أن تكون مظاهر للأحتواء الاجتماعي في حد ذاتها أستبعاد أجتماعي، فالثقافة الموحدة التي كانت تفرضها عدد من النظم التوليتارية وقمع كل الثقافات التي لا تتماشى مع ما يؤمن به من مبادء، وأستبداد تلك النظم وقوتها ضد أفراد المجتمع وسياسة الفقر والتجويع وعسكرة المجتمع أدت الى أستمرار الحال بعد تغير تلك النظم والانتقال في بعض الدول الى النظام الديمقراطي.

وفي ظل النظم الديمقراطية الجديدة ساهمت عوامل عديدة في ترسيم الاستبعاد الاجتماعي وحالت دون دمج الجميع في بوتقة واحدةمنها.(٢٥)

*صاحبت بعض حالات التحول الديمقراطي ظروف سياسية تمثلت بالارهاب والتدخل الاجنبي وعدم الاستقرار السياسي واصبح المجتمع نتيجة لذلك عبارة عن طوائف واعراق واثنيات متناحرة ومتقاتلة من أجل الحصول على المزيد من المكاسب وتحقيق مصالح الجماعات المتنفذة العنيفة.

*الظروف التي تمخضت عن صدمة العولمة الثانية التي كان من اهدافها اكتساح جميع الجغرافيات والثقافات ليس لأجل ايجاد قواسم حضارية وانسانية مشتركة تتيح الاهتداء الى حلول واقعية وتسويات انسانية بل لكي تبذر بين تلك الجماعات المختلفة والمكونات المتباينة بذور الشقاق الديني والتمزق الاجتماعي وذلك عبر سلسلة من السياسات والممارسات الرامية الى احياء الاصول القومية والنوازع الطائفية وضعف بعض الانظمة التي تحولت نحو الديمقراطية مما اضعف التكامل الاجتماعي وتحول الولاء من النظام السياسي الى تنظيمات ومؤسسات ثانوية سواء أكانت تقليدية ام مماسسة كالاحزاب السياسية والمؤسسات الدينية أو القبائل والعشائر اذا اصبح الولاء لهذه المكونات اعلى من الولاء الذي يحضى به النظام السياسي مما يسهم في تفكك المجتمع افقياً او عمودياً.

*ولد التغيير الديمقراطي في اغلب الدول النامية، مازوماً بفعل عدم التوافق الثقافي بين اطراف العملية الديمقراطية سواء النخب الحاكمة أو قوى المعارضة. فعلى الرغم من ان هذه المجتمعات قد شهدت حالة من التغيير الديمقراطي غير ان هذا التغيير لم يطل الاسس والعوامل الحقيقية اللازمة وانما اكتفى باجراءات وممارسات تعد شكلية مظهرية بالنسبة للبناء الديمقراطي الحقيقي.

نظراً لكل تلك العوامل سواء الداخلية أو الخارجية لازالت اغلب دول العالم الثالث تعاني من اشكال ومظاهر الاستبعاد الاحتماعي، وقداختلف شكل هذا الاستبعاد من دولة الى اخرى ولكن الاستبعاد من المشاركة السياسية والحرمان من الموارد الاقتصادية وعدم العدالة واللامساواة في توزيع فرص العيش على جميع ابناء المجتمع تعد مؤشرات لوجود الاستعباد الاجتماعي هذا فضلاً عن الفقر والحرمان المادي ويخشى المراقبون من ان تؤدي تلك المؤشرات الى تهديد السلم المجتمعي والاستقرار السياسي الامر الذي يحتم ايجاد حلول جذرية لهذه الظاهرة تتجسد في خلق الاندماج الاجتماعي الذي يعني العمل الايجابي لتغيير الظروف والعادات والعوامل التي ادت الى الاستبعاد الاجتماعي وهي عملية تهدف الى تحسين القدرة والفرصة وكرامة البشر المحرومين على اساس هويتهم لتاهيلهم للمشاركة في النشاطات المجتمعية.

ولابد للاندماج والتكامل المجتمعي ان يؤسس لمفاهيم اخرى كالهوية الوطنية، والوحدة الوطنية، والانتماء، والمواطنة، والتعايش السلمي، ويدل على وجود مؤسسة يخضع لها افراد المجتمع طواعية رغبة منهم بالعيش السلمي لان المجتمع يمثل نسيجاً كلياً أو نظاماً معقداً من العلاقات الاجتماعية وقد تكون هذه العلاقات في حالة صراع أو تعاون التي تعكس مستوى التكامل المجتمعي داخل البلد الواحد.(٢٦)

ومن اجل خلق هذا الاندماج الاجتماعي فان الانظمة السياسية مدعوة لتفادي الخلل البنيوي الاجتماعي في بناء الدولة من خلال الاليات التالية:

*تعزيز القوانين التي توفر فرص العيش المشترك والمصالح المشتركة بين المكونات، وتوفر تلك القوانين بيئة للاندماج ومعالجة الظواهر الطارئة على المجتمع كظاهرة الاستعباد الاجتماعي التي تعاني من مناطق العشوائيات وبعض المناطق التي تعتاش على الحرف المناطقية البسيطة لمنع تكوين مجتمعات منعزلة عن حركة المجتمع.

*ايجاد القدرة المؤسسية لدول مكتفية ذاتياً وقادرة على البقاء حيث يربط البعض بين الاندماج الاجتماعي أو بناء الامة مع ايجاد تلك القدرة التي تضمن الاداء السياسي الجيد وبقاء الدولة واستمرار نظامها وهذه الاستمرارية تتولد من خلال مبدأ الشرعية السياسية.

*لابد من توظيف التجارب العالمية الناجحة في مختلف دول العالم والاستفادة منها في معالجة الامور والمشاكل التي تعاني منها المجتمعات النامية مع ملاحظة الخصوصية في كل تجربة.

*لابد من نهج مؤسساتي لمواجهة تحديات الاستعباد بعملية وبقوانين نافذة تكافح الارهاب والتطرف والتحريض الطائفي ومظاهر التسليح فضلاً عن تشريع قوانين الهدف منها ترسيخ وحدة البلد ومحاسبة من يحاول زعزعة امن المجتمع ووحدته.

*بما ان الفقر والحالة الطبقية يساهمان في تهميش قطاعات واسعة من المجتمع ذات المستوى الحضاري المتدني، فلا بد من معالجة عدم المساواة الاقتصادية والربط بين الدخل والاستعباد ومعالجة ذلك من خلال خطط اقتصادية هدفها تقليل الفجوه الطبقية بين الافراد وتوفير فرص العمل وتعزيز سياسات التكامل الاجتماعي ودور الدولة في كل ذلك يبقى مهماً.

ويكون الهدف النهائي من تلك الاجراءات وغيرها، العيش المشترك وليس الصراع والتنافس والامتثال على اساس الانتمائات الفرعية وتكون المواطنة بقيمها وحقوقها وواجباتها ومسؤولياتها هي الحجر الاساس

لتطوير النظام السياسي وصيانة حقوق الانسان، فاستقرار المجتمعات المتعددة المذاهب والثقافات لايتحقق الا من خلال مواطنة متساوية وعملية اندماج اجتماعي يسمح للجميع وبدون استثناء المشاركة الحقيقية في الحياة السياسية العامة.

وبهذا فان الاندماج الاجتماعي يدل على عملية يتم بموجبها نقل فئة تعاني من العزلة والتهميش نحو وضعية تتميز بعلاقة صحية مع الوسط والمحيط الاجتماعي التي تعيش فيه ويتضمن في ذاتها مفاهيم اخرى منها التمكين الاقتصادي والتأهيل الاجتماعي والفالية الاجتماعية.

وفقاً لكل ماتقدم تبرز اهمية وضع استراتيجيات وطنية لخلق الاندماج والتكامل المجتمعي الذ يتحقق من خلال اشراك لجميع مكونات المجتمع في مؤسسة عابرة للقومية والطائفية والمناطقية ومن خلال المؤسسات الرسمية يساهم كل ذلك في تعزيز قيم الانتماء للوطن في تفوس أبناء المجتمع وارتفاع الشعور والاحساس الوطني تجاه النظام السياسي والفئات الاخرى وليتحقق التكامل المجتمعي وليصبح الضمون الديمقراطي متوافقاً مع الآليات والسلوكيات الشكلية للعمل الديمقراطي.

ثانياً: الديمقراطية الانتخابية أم الانتخابات الديمقراطية

سبقت الاشارة الى ان الانتخابات تعد مرتكزاً اساسياً للديمقراطية اذ تتولى عملية الانتخابات السياسية القائمة على المنافسة مهمة تنظيم صفة الشرعية، فالقيادة يتم انتخابها على فترات منتظمة، ويتسنى للناخبين الاختيار بين المرشحين المختلفين في ظل تعددية حزبية، كما يمكن لكافة المواطنين البالغين المشاركة في العملية الانتخابية سواء كناخبين ام كمرشحين للمناصب السياسة العامة.

نظراً لتلك الاهمية التي تحضى بها الانتخابات بعدها اللبنة الاولى في الممارسة الديمقراطية، ودعامة الوجود لنظام سياسي يعترف بالاخر، فقد عرفت الديمقراطية بدلالة الانتخابات من قبل العديد من المفكرين، فقد عرفها (شومتير) على انها "مجموعة الاجراءات والمؤسسات التي يستطيع الافراد من خلالها المشاركة في صنع القرارات السياسية عن طريق التنافس في انتخابات حرة "(٢٧) وعرفها (موريس دوفرجيه) بانها النظام الذي يختار فيه المحكومين الحاكمين عن طريق الانتخابات الحرة (٢٨)اما (روبرت ووان) فقد وضع الانتخابات الحرة والنزيهة ضمن اهم شروط الشكل الديمقراطي.(٢٩)

واذا كانت الانتخابات لاتجري الا في ظل نظم حكم ديمقراطية لانها آليه من آليات تطبيق المبادئ الرئيسية للديمقراطية، وليس هدفاً بحد ذاتها، فان الانتخابات الديمقراطية قد تكون شرطاً ضرورياً ولكنه ليس كافياً لنظم الحكم فمجرد اجراء الانتخابات لا يعني ان نظام الحكم اصبح نظام ديمقراطياً لان مضامينها تدور حول معيارين رئيسين اولهما جوهرية الانتخابات وضروة احترام الافراد وحقوقهم الاساسية وثانيهما: نزاهة عملة ادارة الانتخابات.

وبفقدان هذين المعيارين، سيكون التفريق بين شكل الانتخابات ومضمونها، اي يمكن ان تفرغ الانتخابات من مضمونها وتكون شكلية وتفقد المحتوى الحقيقي الذي يساهم في التنظيم الصحيح للمجتمع والعملية السياسية، وهذا النمط يطلق عليه "الديمقراطية الانتخابية" ويقصد به ذلك النظام السياسي الذي يتمكن فيه المواطنون من التصويت لحكومتهم، ولكن لا يمكنهم المشاركة بشكل مباشر في صناعة القرار الحكومي،(٣٠) في المقابل فأن الديمقراطية تكمن في امكانية مشاركة المواطنين في صناعة القرارات التي تؤثر عليهم، في حين ان الديمقراطية الانتخابية تعتبر ان اتخاذ القرار قاصر على شخص أو مجموعة منتخبة يمكن ان تحكم حكماً استبدادياً أو بطريقة لا يمكن محاسبتها عليها حتى الانتخابات التالية. وتكون الانتخابات فيها غير حرة وغير شفافة، فالسلطة التشريعية مهمشة في الاصل ولاموقع جوهري لها في النظام السياسي القائم، منفصلة عن نتائج الانتخابات ولا تتأثر فيها أو تتقرر في ضوء نتائجها.

ووفقاً لما تقدم لم يواجه التطبيق العلمي للفكر الديمقراطي تحدياً اكبر من اشكالية ضمان حرية ونزاهة الانتخابات، فمنذ ان عرف العالم الانتخابات كاساس لاسناد السلطة السياسية ثارت قضية البحث عن الضمانات الواجب توافرها حتى تاتي نتائجها معبرة عن ارادة الناخبين، فعلى الرغم من ادعاء معظم امم العالم الانتماء الى القيم الديمقراطية، فان الواقع يشير الى ان غالبية تلك الامم هي أحادية وعلى درجة من القمعية، فهي تلجأ الى الانتخابات العامة، لكنها في الحقيقة تبقى شكلية ورغم امتلاك معظم الدول للبرلمان أو الموسسات التمثيلة لكن دورها يبقى ضعيفاً أو غير فاعل على أقل تقدير.

وتجسدت هذه الظاهرة بشكل واضح في معظم الانظمة السياسية في الدول النامية والتي انصاعت للتوجه العالمي الذي يلزم الدول على تبني الديمقراطية وفق آلياتها المهمة لاسيما الانتخابات والتعددية، غير ان تلك الانظمة غالباً، ما تتبت الديمقراطية شكلاً لا مضموناً بغرض الحصول على الشرعية امام العالم، وامام مواطنيها، وللتخفيف من حدة الضغوط المطالبة بالاصلاح واحترام حقوق الانسان ولذلك لم تحقق اغلبها الانتقال الديمقراطي المنشود ولم تشهد تحول ديمقراطي حقيقي، الا ما ندر، بهذا الصدد تشير التقديرات الحديثة الى ان اكثر من بليون شخص يدلون باصواتهم في انتخابات تنافسية لاختيار حكامهم

وممثليهم في مؤسسات صنع السياسات واتخاذ القرارات، غير ان تلك التقديرات تؤكد من جانب آخر ان نصف دول العالم فقط تشهد انتخابات توصف بانها ديقراطية وتنافسية، أما بقية الانتخابات فلا تتمتع بهذا الوصف، اذ طور الحكام أدوات واساليب للتلاعب في عمل الانتخابات لغرض تحقيق مقاصد معينة غير تلك التي ترجى من العملية الديمقراطية.(٣١)

واصبحت الديمقراطية الانتخابية الشكلية الراهنة تتماهى مع ديمقراطية الفساد، وفي الوقت الذي كان فيه الفساد مركزياً في دول الاستبداد، دخل في ما يشبه الفوضى في ظل الديمقراطية الانتخابية، لانها بدون دمقرطة الدولة تتحول الى ديمقراطية فاسدة وضرب من احتكار الدولة من قبل فئة المصالح الخاصة.

ان الديمقراطية الانتخابية لا تحقق دمقرطة الدولة اذا لم تتوفر الشروط ليتحول جهاز الدولة من جهاز الفئة الى جهاز الشعب، فدمقرطة الدولة بهذا المعنى تجعل الدولة تشاركية اي تتحلل الدولة في شبكة حوكمة مواطنيه موسعة، ودمقرطة الدولة تستوجب مكافحة الفساد السياسي في حين ان الديمقراطية الانتخابية تتعايش مع الفساد بل تحتاجه وتغذيه .

ومقابل الديقراطية الانتخابية الشكلية، يبقى العنصر الرئيسي في الديمقراطية واثبات شرعيتها يتجسد في اجراء انتتخابات حرة ونزيهة عبر فترات منتظمة يعبر فيها الشعب عن اراددته وتجري على اساس الاقتراع العام العادل والسري حتى يتسنى لكل من يدلي بصوته ان يختار من يمثله في ظل المساواة والحرية والشفافية التي تحفز على المنافسة السياسية.

ولابد من رفد تلك المقدمات بمعايير ومتطلبات "الانتخابات الديمقراطية" والمتمثلة بالاطار الدستوري للنظام الديمقراطي حيث يضمن التأطير الدستوري تحديد اسس العمل المشترك ويسمح من خلالها السيطرة على الصراعات الجانبية وضبط السلطة واخضاعها الى اعتبارات المصلحة العامة انطلاقاً من كون الممارسة الديمقراطية عقيدة دستورية، فضلاً عن تحديد وظائف للانتخابات لما يترتب عليها من النتائج الفعلية في نظام الحكم، فهي ليست هدفاً بحد ذاتها بل وسيلة لدمقرطة النظام مع ضمان حرية الانتخابات الديمقراطية عن طريق اجرائها في ظل حكم القانون واتسامها بالتنافسية واحترام الحقوق والحريات الرئيسية للمواطنين، اما معيار نزاهة الانتخابات واجرائها بشكل دوري منتظم فيسلتزم ان تتسم ادارتها والاشراف عليها واعلان نتائجها بالحيادية والعدالة والشفافية وفقآ لما تقدم وتتميز الانتخابات الديمقراطية بمميزات عديدة اهمها: (٣٢)

١. انها انتخابات عامة بمعنى يحق لكل مواطن ينتخب وينتخب ولا يعني ذلك عدم وجود بعض التقييدات لهذا الحق على ان تكون قليلة قدر الامكان لتحدد من له حق التصويت أو الترشيح.

٢. انتخابات متساوية اي ان لكل ناخب صوتاً واحداً، وتعتبر هذه المساواة في حق التصويت، اعترافاً بقيمة المساواة في الديمقراطية، اي ان الجميع متساوون بالحقوق في التأثير على السياسة والمشاركة في صنع القرار السياسي بشكل مباشر أو غير مباشر.

٣. ان تكون الانتخابات دورية ومنتظمة حيث يحدد القانون مواعيد اجراء الانتخابات ولاتستطيع السلطة القائمة تغيير موعد الانتخابات بشكل تعسفي ووفق اهوائها.

٤. الانتخابات تعددية اي يشارك فيها العديد من الاحزاب والمرشحين ليتسنى للمواطنين الاختيار بين البدائل المعروضة امامهم.

٥. الانتخابات سرية بحيث لا تكون هناك امكانية لممارسة حفظ ضغط غير مشروع وغير عادل على الناخب واقناعه بالتصويت لمرشح معين عبر استخدام وسائل غير قانونية.

٦. الانتخابات لابد ان تعبر عن حريات المواطنين فهي تجسيد للديمقراطية التي توصف بانها نظام حكم يهدف الى ادخال الحرية في العلاقات السياسية وهي الصيغة الافضل لصيانة كرامة الانسان.

ان توفر تلك المتطلبات والميزات هي الكفيلة بوصف انتخابات ما، بانها انتخابات ديمقراطية، اما عندما تفتقد بعضها أو كلها فلا يمكن وصفها بالديمقراطية.

واخيراً فانه ينظر عادة للانتخابات على وسيلة للاصلاح السياسي بالسماح بمشاركة الشعب، كما انها تساعد البلاد على التنظيم من الناحية التشريعية من خلال دراسة القوانين بشكل مفصل ودقيق، ولاهميتها توجب ان تكون ذات مضمون حقيقي فهنالك خطر كبير يبرز عندما ينظر للانتخابات على انها عملية شكلية فقط تهدف لاضفاء شرعية على واقع سياسي معين موجود قبل اجرائها، لان ذلك يزيد من حدة الشعور بالاحتقان السياسي فضلاً على ان الانتخابات الشكلية تضعف الثقة في اية محاولة اصلاح مستقبلية لان اي اجراءات تمثيلية مستقبلية، ستكون محل شك الافراد والجماعات، ولذلك ترتبط الانتخابات بقوانين وتشريعات وضوابط تهدف الى عدم التلاعب بها.

الديمقراطية الاقتصادية ام الديمقراطية السياسية

قدر تعلق الامر بعلاقة السياسة بالاقتصاد، يطرح السؤال التالي: هل الديمقراطية شرط لقيام اقتصاد السوق ؟ اذ يرى البعض أن افضل صور اقتصاد السوق قد تحققت في الدول الديمقراطية مثل انجلترا، فرنسا، المانيا وغيرها وهناك انسجام بين اقتصاد السوق وبين النظام الديمقراطي لاسيما وأن النموذج الرأسمالي لم يقتصر على الدول الغربية وامريكا الشمالية، بل امتد الى دول اخرى مثل الهند

، اندونسيا، اليابان، حيث هيمن شكل من اشكال الرأسمالية على النظام الاقتصادي للدولة وهو رأسمالية الجدارة اليبرالية والذي يشير الى نظام يرتكز على نمو القطاع الخاص ويحاول ان يضمن تكافؤ الفرص للجميع.

حيث تتبع هذه الدولة سياسات اقتصادية اكثر انفتاحاً بالاعتماد على عراقة الانظمة السياسية الديمقراطية، أما الانظمة التسلطية فقد فرضت السلطة وحدانية اقتصادية بنيت على اساس القطاع العام والانغلاق على الاستثمارات الاجنبية، حيث نجد ان النخب السياسية في هذا النظم عملت على تكييف موسسات النظام وحددت آليات عملها بالطريقة التي تخدم همينتها واستمراريتها في السلطة وامتازت بالثبات على نماذج اقتصادية تتسم بالجمود وعدم التجديد ،وقد بررت تلك النظم عدم اعتمادها المثل الديمقراطية، برغيتها بأنجاز التنمية الاقتصادية والوحدة الوطنية اولاً نظراَ لطبيعة الظروف التي تمر بها شعوبها التي تستدعي اتباع سياسات اقتصادية تشرف عليها الدولة وتديرها.(٣٣)

وبعد تهاوي العديد من الانظمة التسلطية، وفشلها في التغلب على المشكلات الاقتصادية فضلاً عن المشكلات السياسية والاقتصادية ، حلت محلها انظمة ديمقراطية حديثة، حيث واجه القادة الديمقراطيون الجدد مطالب مكبونة وتوقعات اقتصادية مرتفعة وضغوط قوية مما جعلهم يتجهون الى اتباع برامج توسعية اكثر انفتاحاً على الخارج في محاولة لمواجهة التوقعات وتقليص الصراع الاجتماعي عبر احتوائه بأنفتاح اقتصادي يوظف الموارد الوطنية ويستثمر الفرص الدولية لبناء قدرة اقتصادية وخلق حالة من الاستقرار السياسي. (٣٤)

اي ان الانفتاح الاقتصادي جاء معبراً عن تعدد المراكز الاقتصادية لتعدد المشاركة السياسية في اطار سعي الانظمة الديمقراطية لأحتواء التناقضات وايجاد حالة من الاستقرار السياسي، لاسيما وانها ورثت تركة ثقيلة من المشاكل الاقتصادية والسياسية نتيجة التسلط والفساد وسوء استخدام الثروات ، الامر الذي اضطرها الى تطبيق برامج اصلاح اقتصادية وسياسية.

غير ان النمط الرأسمالي الذي اتبعته هذه الدول لاسيما دول جنوب شرق آسيا، كان يختلف عند النمط الرأسمالي الغربي، من حيث كونه يعطي الدور الاكبر للدولة في توجيه الاقتصاد، كما يختلف عن النمط الغربي من حيث اعطائه الاولوية لمصلحة الجماعة على مصلحة الفرد وشهدت هذه الدول عملية نمو اقتصادي جعلها من اكثر دول العالم في مجال تحقيق التنمية وتزامن ذلك مع تحقيق الديمقراطية والحرية السياسية بعد الحكم الاستبدادي الذي الفته لفترات طويلة من الزمن.

ان مايميز النموذج الاسيوي تركيزه على الديمقراطية الاقتصادية قبل الديمقراطية السياسية، والتركيز على الاستقرار السياسي وليس التغيير السياسي (كوريا، تايوان) وتمثل دولاً عديدة نموذج "الرأسمالية السياسية" مثل الصين وسنغافورة، فيتنام، اذربيجان، روسيا، الجزائر، اثيوبيا، رواندا. وتشهد هذه الدول نمواً اقتصادياً مرتفعاً، مقابل حقوق سياسية ومدنية وفردية أقل.

بهذا الصدد صدر عن سلسلة دار المعرفة كتاب للكاتب (دانييل بيل) بعنوان " الجدارة السياسية وحدود الديمقراطية"(٣٥) حيث يجادل المؤلف بأن المصطلحات والمفاهيم الشائعة في وصف النظام السياسي الصيني، لاسيما في الغرب، مثل الشيوعية والسلطوية، لاتقدم فهماً عميقاً لطبيعة هذا النظام وآلية عمله. فالنظام الصيني يقدم مثالاً على فكرة الجدارة السياسية، والتي تقوم على وجود نظام سياسي يجري تصميمه بهدف اختيار قادة سياسيين بقدرات تتجاوز القدرات العادية، من أجل اطلاق احكام سياسية مستنيرة بالاخلاق، اي ان الجدارة السياسية تمتاز بعنصرين هما اولاً: القادة الذين يمتلكون مقدرة وفضيلة فوق معدل الوسط، وثانياً: ان تكون آلية الاختيار مصممة لأختيار مثل هؤلاء القادة .

ويعد هذا النموذج نواة لتيار فكري معين يمكن ان يؤدي في مرحلة لاحقة الى بروز نماذج سياسية هجينة قد تكون بقاعدتها الشهيرة "صوت واحد لشخص واحد" والنظام القائم على الجدارة والكفاءة في اختيار القيادة العليا للبلاد. ويرى أحد الباحثين، بأن النجاح الاقتصادي للصين يقوض ادعاء الغرب بوجود رابط ضروري بين الرأسمالية الليبرالية تتمتع بالعديد من المميزات اهمها الديمقراطية وسيادة القانون، الا انها تواجه تحديات هائلة تمثلت في عدم المساواة واتساع الفجوة بين الطبقات اما يمثل أخطر تهديد لاستمرار الرأسمالية الليبرالية على المدى البعيد،(٣٦) ويستشهد ميلانوفتيش بمقولة فيلسوف الليبرالية الحديثة (جوز رولز) ان المجتمع الصالح يجب ان يعطي أولوية مطلقة للحريات السياسية على الثروة والدخل، ومع ذلك يؤكد ان التجربة تظهر ان الكثير من الناس مستعدون لمقايضة الحقوق الديمقراطية مقابل الحصول على دخل اكبر، ففي عالم اليوم نادراً ما يتمتع المواطنون بالوقت أو المعرفة أو الرغبة في المشاركة بالقضايا المدنية العامة ما لم تكن تمسهم مباشرة.

على ذالك فأن مدرسة الاقصاد الديمقراطي تعد طريق تجريبي ثالث ضمن ظروف الدول النامية يقع بين الاقتصاد المركزي الذي تهيمن عليه الدولة والاقتصاد المخطط ، وبين التجربة الرأس مالية في نموذجها الليبرالي والتي تكرس منطق خدمة الدولة للاثرياء بينما تترك الغالبية تحت رحمة قوانين السوق .

واذا كان المستقبل سيحدد صحة أحد الطريقين أو كلاهما فان الاكيد ان القدرة الاقتصادية صرح وطني لا ينهض الا بالاعتماد على الامكانات الذاتية بالدرجة الاساس ويستخدم كمقومات للقدرة وتنطوي على جانبين أحدهما مادي وآلاخر معنوي، وهنا يبرز أثر الارادة السياسية، لانها تشكل الركن المعنوي للقدرة الاقتصادية وهي التي تحفز الدولة على بناء قدراتها في اطار تطمين واحترام الحقوق السياسية واحترام الارادة الشعبية.

ويبقى الاقتصاد الديمقراطي مشروط بدمقرطة الدولة لتحررالاقتصاد من هيمنة شبكة المصالح وتحرير الدولة الذي يسمح بحوكمة جديدة وشفافة وجدوة استثمارية للمؤسسات العمومية التي يمثل نجاحها ضمان لرعاية الدولة للشأن العام .

الخاتمة

منذ تسعينيات القرن المنصرم ، توجهت اغلب الانظمة السياسية في العالم الثالث الى تبني الديمقراطية وفق مرتكزاتها التقليدية في الانتخابات الدورية والتعددية واعتماد حكم الاغلبية وذلك انصياعآ للتوجة العالمي الذي يحث وقد يلزم بتبنيي الديمقراطية .

غير أن التجربة الديمقراطية في تلك النظم ، وبعد مرور سنوات قد برهنت على ان الشروط الشكلية للديمقراطية لم تعد كافية لوصف نظام ما بانه ديمقراطي بل لا بد من اخذ العوامل التالية في بنظر الاعتبار .

١ _ أن الديمقراطية ليست وصفة جاهزة وا أنما هيا دينامية مستمرة وسيروره دائمة بعدها ممارسة سياسية تنمو في ظل مجموعة من المبادأ والقواعد الاساسية وفي اطار مؤسسات قائمة ، ولذلك من الطبيعي ان تختلف نسبيآ ترجمة الديمقراطية على ارض الواقع من دولة الى اخرى ، ومن زمن الى اخر بسبب اختلاف الثقافات والحضارات والعقائد والقيم ومستوى النضج السياسي .

٢ _ عدم كفاية نقل المؤسسات الديمقراطية والياتها _ رغم اهميتها _ من اجل الحصول على نظام ديمقراطي بل ينبغي تطوير القواعد الفاعلة لذلك النظام من خلال تعزيز الحوكمة التي تسمح بوجود شركاء واطراف غير الدولة تعمل على تحصين الافراد ضد سلطتها المطلقة من جهة وتحصينها ، الدولة ، ضد الاضطرابات الاجتماعية العنيفة فضل عن نشر المعلومات والمساهمة في تعزيز المشاريع التنموية ونظم المعلومات بما يؤدي الى توسيع افاق المشاركة المجتمعية .

٣_ لاينبغي النظر الى الديمقراطية من امكانية ارساء اسس فقط ، بل من ظرورة ترسيخها وافراز الياتها والعمل بها بوصفها الاطار الضروري ليتمكن افراد المجتمع من ممارسة حقوق المواطنة وتحقيق الاندماج الوطني ، اي لابد ان تحتل المواطنة محورآ رئيسيآ في النظرية والممارسة الديمقراطية مع معالجة ظاهرة الاسبعاد الاجتماعي واسبابه .

٤_ تساعد الانتخابات الديمقراطية على مشاركة المواطن الفعالة في الحياة العامة وتتيح له فرصة للنشاط والتاثير وكلما كانت نسبة مشاركة المواطنين في الانتخابات اعلى ، كانت فعالية نتائجها وصلاحيتها اكبر والمؤكد أن مشاركة المواطن تزداد كلما ايقن بقدرتة على التاثير في نتيجة الانتخابات ، اما اذا شعر بعدم وجود امكانية حقيقية للتاثير على الحياة العامة سيعزف عن المشاركة السياسية .

٥_ ان الاختلاف حول مواضيع جدلية كالعلاقة بين التحديث والحداثة ومحاولة التفريق بينهما على اساس ان الاولى تتمحور حول الجانب المادي بينما تعني الثانية بالجانب الفكري والفلسفي ، قد لا يجدي نفعآ لذلك لابد للدول النامية من السعي الجاد لخلق وتعزيز نظام سياسي معاصر من خلال توجية عملية التحديث السياسي بصورة ذاتية وبما يتوافق مع قيم ومعتقدات تلك الدول .

٦_لابد من خلق فضائات مناسبة لنمو حركة البلدان النامية باتجاة الرفاه والتقدم وابرزها ارساء نظام اقتصادي متين يطمن الاحتياجات المادية من جهة ويعزز القيم الديمقراطية واحترام الحريات والحقوق الفردية من جهة اخرى .

ويمكن لكل تلك العوامل ان تكون خطوات جادة لدمقرطة النظم السياسية الحديثة لتواكب التطورات العالمية من جهة ، وتحافظ على هويتها وقيم مواطنيها من جهة اخرى .

_الهوامش _

١_ميموني سليمة، أزمة الدمقرطة في الوطن العربي :الاسباب والمآلات ،مجلة المفكر ، العدد ١٨ ،٢٠١٩. ص ١٥٢

٢_سامي محمود ذيبان ،شقاء الديمقراطية في الوطن العربي ،بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٩٧ ، ص ٨٥

٣_رياض عزيز هادي ، الديمقراطية بين العالمية والخصوصية ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، ٨,٩ ،١٩٩٥ ص ١٧١

٤_جوزييف أي شومير ، مفهومان للديمقراطية ، ترجمة عايد مطر الخزاعي ،سلسلة الثقافة الديمقراطية ، العدد ٥ دار الشؤون الثقافيه العامة ، بغداد ،٥:٢ ، ص ٨

٥_اسامة خميس، مامفهوم الدستور ،mawdoo3.com

٦_محمد سعيد مجذوب ،الحريات العامة وحقوق الانسان ،طرابلس ،١٩٨٦ ص ١٢٠

٧_ عبد الحميد متولي ، الاسلام ومبادى الحكم في الماركسية والديمقراطيات الربية ، (الاسكندرية)، دار المعارف ، د.ت ، ١٨٧

٨_جاي س مو دوين _جيل ،الانتخابات الحرة والنزيهة ترجمة احمد منيب ، فايزة حكيم ، دار الشؤون الثقافيه بغداد ٢٠٠٤، ص١٣

٩_نفس المصدر ، ص ١٦

١٠_هارولد لاسكي ،الحرية في الدولة الحديثة الترجمة ، رضوان عز الدين القاهرة ، مطابع دار الكتاب العربي ،١٩٥٧، ص ٦٦

١١_محمد عبد الهادي، الحوكمة ، مسار صحيح لعلاقة الدولة والمجتمعات المحلية بعد الثورات ، المركز العربي الديمقراطي ، ٢٠١٦.

١٢_سليمة بن حسين ، الحوكمة دراسة في المفهوم ،مجلة العلوم القانونية والسياسية ،العدد ١٠ ،٢٠١٥، ص ١٨٤

١٣_نفس المصدر السابق ، ص١٨٥

١٤_عمر يحيى احمد، التحديث السياسي : المقاربات النظرية ،مجلة الحوار المتحدث ، العدد ٥٨٩٦، ٢٠١٨

١٥_نقلاً عن المصدر السابق

١٦_خالد ياموت ، الحداثة السياسية والتحديث السياسي، مقاربة نظرية ودعوة للتجاوب ، مجلة سياسات عربية ، العدد ٩، ٢٠١٤ .

١٧_ محمد افريان ، التحديث السياسي وسؤال المرجعية ، جامعة قطر ، ٢٠١٩، مجلة تجسيد ، المجلد الاول العدد الاول ص ٩٢

١٨_حسن العودات ، الحداثة والتحديث ، البيان ، ٢٠١٠، www.albayaan.org.

١٩_علي خليفة الكواري ، مفهوم الديمقراطية المعاصرة : قراءات في خصائص الديمقراطي. بحث في ندوة المسألة الديمقراطية في الوطن العربي . بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٢، ص ٤٠

٢٠_جميل عودة ابراهيم ، حق الشباب في المشاركة السياسية الرسمية annabaa.org

٢١_المشاركة السياسية للشباب في شراكة مع برنامج الامم المتحدة الانمائي للشباب ، ٢٠١٧ iknowpolitics.org

٢٢_جميل عودة ابراهيم ، مصدرسبق ذكره ،وكذلك خالد شعبان ، تعزيز المشاركة السياسية للشباب في الحياة السياسية الفلسطينية ، غزة ، الجامعة الاسلامية، ص ١٠

٢٣_نفس المصدرالسابق ، كذلك ، اية عبدالله احمدالنويهي ،اليات تفعيل الشباب في المشاركة السياسية ،المركز الديمقراطي العربي ،٢٠١٢

٢٤_ كريم شغيدل ، مفهوم الاستبعاد الاجتماعي واثره في النسيج المجتمعي، المنتدى العربي للعلوم الاجتماعية والانسانية ،

٢٥_ثامر عباس ، الا انا وجحيم الاخر ، ديناميات العنف في المجتمعات المتشظية ، دمشق ، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع ، ٢٠١٨ ، ص ٣٢٠

٢٦_امير مالك الشبلي ،السياسة العامة والشرعية في النظام السياسي العراقي بعد العام ٢٠٠٥ ،بغداد، نشرتة عين الحكمة ٢٠٢١ ، ص ١١١،كذلك ارنت ليبهارت ، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد ، ترجمة حسني زينة ، معهد الدراسات الاستراتيجية ، بغداد _بيروت ، الفرات للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٦ ،ص ٣٣

٢٧_نقلاً عن عبد الفتاح ماضي ، مفهوم الانتخابات الديمقراطية ، اللجنة العربية لحقوق الانسان ، علي الموقع الالكتروني www.achr.ea

٢٨_مورييس دوفرجيه، الاحزاب السياسية، ترجمة علي مقلد ، بيروت ، دارالنهار للنشر ، ١٩٧٧،ص٢٥٦

٢٩_نقلاً عن عبد الفتاح ماضي ، مصدر سبقة ذكرى .

٣٠_ويكيبيديا .

٣١_سيف الدين قاطع ، انتخابات الديمقراطية ، الاهمية والابعاد في تحديد شكل الحكم www.siironline.orq

٣٢_جاي س جو دوين ،مصدر سبق ذكرة ،ص٢٤ .

٣٣_فايق حسن الشجيري ،اثر الارادة السياسية في بناء القدرة الاقتصادية للدولة ، المجلة السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، العدد ٧، ٢٠١٠ ، ص ٩٦.

٣٤_نفس المصدر ص ٩٨ ، كذالك محمد كريم كاظم ، الخصوصية الحضارية الاسيوية ،بين الديمقراطية والتنمية ، المجلة السياسية والدولية ،العدد٧ ، ص١٥٩ .

٣٥_عرض للكتاب على الموقع الالكتروني www.ultrasawt.com

٣٦_برانكو ميلانوفيتش ، مخاوف البلوتقراطية : مستقبل الراس مالية العالمية بين النموذجين الامريكي والصيني ، عرض للكتاب على الموقع الالكتروني www.dohainstitute.orq

Protect pdf from copying with Online-PDF-No-Copy.com